

الرجاني، مجلة علمية محكمة متخصصة في تأصيل البلاغة والنقد الأدبي  
العدد الأول، السنة الأولى، صيف ١٤٤٠هـ/١٨م؛ صص ٧٩-٩٩  
تاريخ الوصول: ٢٠١٨/٣/٦؛ تاريخ القبول: ٢٠١٨/٦/٢٦

## معالم التداولية في النحو العربي

فاطمة شيرزاده طاقانكي\*؛ انسية خزعلي<sup>١</sup>؛ رقية رستم پور ملكي<sup>٢</sup>

### الملخص

إنّ التداولية فرع من السيميائية وهي تهمّ بالتواصل كوظيفة اللغة. وبما أنّ السياق له دور هامّ في التداولية، فهي تنطرق إلى أنواع السياق ومنه: سياق المتخاطبين، وهذا يشمل المتكلم والمخاطب. فالتكلم يختار المفردات ويرتبها حسب قصد يتابعه في الكلام، وإفادته المخاطب من الأهداف الهامة التي لا يمكن إهمالها. إنّ الفضلات في النحو العربي قسم يتجلى فيه القصد والإفادّة، لأنّها لا يستعملها المتكلم إلا لغرض يتبعه. إنّ النداء والاختصاص من فضلات يظهر قصد المتكلم فيهما أكثر، والنعته والتميز والبدل والحال وعطف البيان والاستثناء من الفضلات التي قد انعكست إفادته المخاطب فيها. إنّ سبويه علم من أعلام النحو العربيّ، فظاهرة التقسيم والتأخير والتعيين والحذف كلها من الظواهر التي تتجلى فيها التداولية وقد انعكست في "الكتاب". وفي كتاب سبويه يمثّل المتكلم غاية وهدفاً، مراعيّاً محيط المتكلم الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير ظواهرها، وإيماناً بالنظر في الكتاب تلقاه يهتمّ باستعمال المتكلم وقصده، وبمراعاة حال المتكلم وتوجيهه نحو الأمثل في استعمال التراكيب. كما يهتمّ بالمخاطب أما حصول الفائدة عند المخاطب فهي تتحصّل بما هو معروف ومعلوم من رموز الخطاب، ولا تتولد من الكلام المنكور عند المخاطب فظاهرة التعيين قد اهتمّ بها سبويه لحصول الفائدة عند المخاطب.

**المفردات الرئيسية:** التداولية، النحو العربي، التواصل، قصد المتكلم، الإفادّة.

١. طالبة الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الزهراء - طهران (الكاتب المسؤول) f.shirzadeh@alzahra.ac.ir

٢. أستاذة في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الزهراء - طهران e.khazali@alzahra.ac.ir

٣. أستاذة مشاركة في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الزهراء - طهران r.rostampour@alzahra.ac.ir

## المقدمة

إنّ التداوليّة تُعنى بدراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل لأنها تشير إلى أن المعنى ليس شيئاً متأسلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما.

إنّ التداوليّة لها أصول فلسفية انبثقت منها، إنّ موريس ربط التداولية بالسيمائية واعتبرها فرعاً من فروعها، فركز على توظيف العلامة في عملية التواصل، ودرس علاقة العلامة بالمتكلم، أي الذي يستخدم هذه العلامة في كلامه وأيضاً بالمتلقي، وهو الشخص الذي يدركها ويتلقاها ضمن السياق. فهو -موريس- عالج اللغة من خلال التمييز بين الأبعاد الثلاثة:

١. التركيب (النحو): وهو يدرس الخصائص الداخلية في منظومة العلامات من دون أن ينظر في تفسيرها، أي ينظر في بنية العلامات داخل المنظومة.
٢. الدلالة: ويعني بها دراسة علاقة العلامات بالأشياء (أي يدرس محتوى العلامات) من دون النظر إلى من يتداولها.
٣. التداولية: وهي تدرس الصلة بين العلامة ومن يتداولها.

ورأى أنّ التداولية لا تدرس اللغة المنطوقة وحدها بل تدرس أيضاً العلاقة بين الرموز أو العلامات المستخدمة وما تشير إليه، وعلاقة العلامات بعضها ببعض، والعلاقة بين العلامات المؤولة ومستخدميها أو مجال الاستعمال.

إذاً إنّ موريس ركز على الصلة بين الكلام وظيفته من المتكلم والمخاطب وأيضاً السياق الذي قد أنتج المتكلم كلامه فيه والظروف المحيطة بهذا السياق. فهو يكشف عن رموز الكلام من خلال التركيز على قصد المتكلم وأحوال المخاطب لإدراك هذا القصد والسياق الذي يؤثر على إنتاج هذا الكلام وكيفية تلقي الهدف منه لتتم عملية التبليغ على أحسن وجه.

ويعتقد التداوليون -على عكس البنيويين- أنّ التتابعات اللغوية تكتسب معانيها من خلال علاقاتها بمراجعها. ويتضمن هذا السياق، بطبعه (عالم الأشياء، الأحداث) والتي ترجع إليها التعبيرات اللغوية (الحباشة، ٢٠٠٨: ١٤٦) والمتكلم والمخاطب وكذلك موقعهم الزماني والمكاني هي مؤشرات للسياق.

وبما أنّ المتكلم هو الذي قد أنشأ الكلام فقصدته وهدفه وكلّ ما يتعلق بحالاته النفسية، يؤثر على كلامه بخلقه وأيضاً حالات المخاطب النفسية لإدراك هذا الهدف والغاية، مهمّ جداً حيث يراعي المتكلم ظروف المخاطب الاجتماعية والنفسية والثقافية، ليتمّ الاستفادة للمخاطب ومن ثمّ يتحقّق التواصل الناجح بينهما.

كذلك، فإنّ للمتكلم دوراً أساساً في التداولية وهو كامن في البعد التأثيري للمتكلم في المخاطب، فالمتكلم يرمي بنصومه على اختلافها إلى التأثير في المخاطب، والمتكلم مركّز أساسي في عملية التواصل، إذ لا يُتصور قيام عملية التواصل من دونه، بل لن يتسنى فهم التعابير والأقوال وتأويلها إلا بوضعها في سياقها التواصلية زماناً ومكاناً ومشاركين ومقاماً؛ فقصد المتكلم ينبغي أن يفهم من لدن المخاطب في عمليات التخاطب الفعلي، وأنّ فهم المعنى الوضعي ليس دائماً كافياً لاكتشاف مراد المتكلم.

والمتكلم مركّز أساساً في التداولية الحديثة التي تبحث عن معنى المتكلم وقصده ونواياه في الخطاب، فتأويل النص والتراكيب مرتبط ب(من هو المتكلم؟)، وما يعتقد ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي، ويمكن أن يقال: إن أغلب الدراسات اللغوية الدلالية والألسنية الحديثة أضحت تركز في رصدها للعملية الإبداعية والتواصلية على المتكلم حتى صارت طبيعة الدلالة المحمولة في الكلام موقوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقي بالخبر.

فالمتكلم هو الذات المحورية في إنتاج الخطاب؛ لأنه هو الذي يتلفظ به، من أجل التعبير عن مقاصد معيّنة وبغرض تحقيق هدف فيه.

فالتداولية تنظر إلى الأعمال اللغوية بأنّها ليست محكومة بشكلها اللغوي، بل محكومة بقصد المرسل، بالدرجة الأولى، من خلال الموازنة بين الشكل اللغوي المناسب وبين العناصر السياقية. ولا يمكن أن يكون المعنى الحرفي للغة هو معنى الخطاب الوحيد.

فقصد المتكلم ينبغي أن يفهم من لدن المخاطب في عمليات التخاطب، وأنّ فهم المعنى الحرفي ليس دائماً كافياً لاكتشاف مراد المتكلم. وعلى هذا الأساس، فإنّ المقاصد هي لب العملية التواصلية في التداولية، لأنه لا وجود لأيّ تواصل عن طريق المعلومات دون وجود قصدية وراء فعل التواصل. فيستخدم مصطلح «Force» [القصد] في التداولية المعاصرة ليشير إلى "القصد" من وراء رسالة المتكلم.

فالتداولية تهتمّ بالمتكلم كعنصر محوري، لأنّ مقاصده وحالاته النفسية تؤثر تأثيراً كبيراً في صياغة الخطاب؛ إذ أنّ للمتكلم قيمة تواصلية وتبليغية قاهرة في تأسيس الخطاب.

### «القصد» عند علماء العرب القدامى

إنّ علماء العرب القدامى لم يهتموا بتأثير رغبات المتكلم النفسية على كلامه وخاصّة قصده، بل قد عنوا به في مجالات مختلفة من النحو والبلاغة؛ وقد وجدنا إصراراً من بعض النحاة على هذا المبدأ التداولي؛ فقد مرّ بنا

تصريح السيوطي من «أن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة» (السيوطي، ١٩٩٠: ١٧٣/٣). فقد ذكر السيوطي في هذا النص مبدئين تداوليين: غرض المتكلم، ومراعاة حال السامع من أجل حصول الفائدة التي يجنيها من الخطاب.

وأيضاً، هناك المركز في بيان السكاكي هو الأحوال والمقاصد، فالغرض من الكلام، في تصوّر نُحَاتنا القدامى، الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. وعليه تكون «مراعاة الغرض من الكلام»، في عُرف أغلب النحاة، قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة... وهي المعاني التي تعارف عليها المعاصرون باسم "القصديّة".

وفي كتاب سيبويه يمثل المتكلم غاية وهدفاً، إذ ينقل إلينا اللغة كما نطقها أصحابها، وكثيراً ما يعتمد سيبويه على المتكلم في التقعيد النحوي، مراعيّاً محيط المتكلم الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير ظواهرها، وبإمعان النظر في الكتاب تلقاه يهتم باستعمال المتكلم وقصده، وبمراعاة حال المتكلم وتوجيه نحو الأمل في استعمال التراكيب (شبير، ٢٠١٦: ٤). فإن المعنى (المقصد) هو الذي يحدد معنى العبارة، أو الصياغة الحاملة لهذا المعنى (الغزالي، ٢٠٠٨: ١٠١).

إذاً، قد اعتمد النحويون مفهوم القصد في تحليلاتهم، ويصّرحون بأن هذا المفهوم معياراً رئيساً في العلاقات المتنوعة بين الجمل، ويكشف اعتماد النحويين مفهوم القصد في تحليلاتهم النحوية عن مراعاتهم للمقام، ونظرهم للغة في حالة استعمالها، واعتمادهم هذه المفاهيم وحدة أساسية في التحليل النحوي، لذلك فإنّ النحويين قد تجاوزوا المعيار الشكلي إلى النظر في دلالة المقام من خلال مراعاة قصد المتكلم، وحال المخاطب. ومن نماذج أخرى عند علماء العرب، اهتمام الجرجاني بالمعنى المراد من الكلام عبر التمييز بين النحو التركيبي والنحو النفسي؛ فهو يعرّف النحو قسمين:

- النحو التركيبي البنوي: وهو ضروري لخلق التواصل بين المبدع والمتلقي.
- النحو النفسي: وتكمن أهميته في ضبط أصناف الكلام وعلاقاته الباطنية (المنادي، ٢٠٠٥: ١٨٦).

وهذا يعني أنّ المتكلم يزور في نفسه كلاماً مخصوصاً أولاً ثم يحدد محتواه الدلالي الدقيق ثم بعد ذلك يتعين عليه فقط أن يضع "الصورة" التركيبية الصرفية والفونولوجية والنطقية لذلك المحتوى.

وكلام الجرجاني ينطوي على أن المعنى الثاني تصور أصلي في ذهن المتكلم يتوسل إلى نقله للمتلقي بالمعنى الأول.

ويهمنا أن عبد القاهر استفاد بفكرة الكلام النفسي، في تحديد غرض المتكلم من كلامه ويدافع عنه في فهم الحمل والتراكيب اللغوية ولاسيما آيات القرآن الكريم، بل وجدناه يوظفه أحياناً في بيان خطأ أولئك الذين يخطئون في فهم الخطاب بسبب إهمال "الغرض" من الخطاب أو عدم الالتفات إليه.

ومن ذلك اشتراط عبد القاهر الجرجاني معرفة غرض المتكلم وقصده في تحديد بعض الوظائف النحوية (لاسيما المسند والمسند إليه) في كثير من الشواهد العربية، منها قول الشاعر (وهو أبو تمام):

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُ      وأرى الجنى اشترته أيّد عواسلُ

(الجرجاني، ١٩٩٢: ٣٥٦)

فإن التحليل البنيوي الصوري يسوي بين لفظي: "لعابُ الأفاعي" و"لعابُه" في الوظيفة الإسنادية، أي الأمر متروك للقارئ أو المحلل النحوي فأيهما شاء جعله مبتدأ (مسنداً إليه)، وأيهما شاء جعله خبراً (مسنداً)... أما عبد القاهر فبيّن خطأ هذا التحليل اعتماداً على غرض المتكلم وقصده، موضحاً «أن غرض المتكلم (هنا الشاعر) أن يشبّه مداده بأرى الجنى لا العكس» (المصدر نفسه: ٣٥٨). وهذا المعنى إنما يكون إذا كان "لعابه" مبتدأ و"لعابُ الأفاعي" خبراً... أما أن يكون مبتدأ والثاني خبراً، فلا يجوز أن يكون "مراداً في غرض" أبي تمام.

ويذكر عبد القاهر أن مما يعضد كلامه تحليل أبي علي الفارسي لقول الشاعر:

نم، وإن لم أتم، كـراي كراكا      شاهدي منك أن ذاك كذاكا

(المصدر نفسه: ٣٥٩)

والشاهد فيه أن: «كراي» خبر مقدم، و«كراك» مبتدأ مؤخر. ومعناه: نم وإن لم أتم فنومك نومي.

وعليه، فإنه من الواجب على المتكلم البليغ -وعلى النحوي- أثناء تحليله للتراكيب العربية ومحاوله فهمها -فهم الغرض من الكلام ومراعاة قصد المتكلم وحال السامع- وإلا كان تحليل الجملة خطأ.

بهذا التصور، يذهب عبد القاهر إلى أن تقدم اسم الله تعالى في أسلوب التفي في الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر/٢٨)، كان «لغرض بيان الخاشعين من هم، ويحذر بأهم العلماء دون غيرهم، ولو أقر ذكر اسم الله وقدم العلماء فليل: "إنما يخشى العلماء الله" لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشيين من هو والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين بها، كما هو الغرض في الآية...» (المصدر نفسه: ٣٦٢).

نلاحظ احتياج الإمام عبدالقاهر الجرجاني إلى توظيف مفهوم "الغرض أو القصد" في تفسير الآية الكريمة وبيان الوظيفة النحوية الصحيحة لكلمة «ابن» على ضوء فهمه للغرض من الكلام وقصد المتكلم ومراده، وهو هنا الله سبحانه وتعالى.

ومما يدل على أهمية المعنى، وأن المعول عليه عند عبدالقاهر في الصياغة اللغوية أو الأدبية، أنه هو الذي يستدعي الألفاظ ويضعها في نسق خاص حسب مقصد المتكلم، مما يجعله في مرتبة أعلى من مرتبة اللفظ، ودون أن يغض ذلك من مكانة اللفظ نحائياً، أو يهمل دوره في التعبير الأدبي.

إن فكرة المعنى عند عبدالقاهر تكمن خلف أفكاره كلها، فالمعنى يوجد في النفس أولاً، ثم يترتب اللفظ تبعاً له، وإنما تأخذ الألفاظ نسقها في تركيب من جملة أو صورة أو عبارة، حسبما يقتضيه المعنى الذي في نفس المتكلم (الغزالي، ٢٠٠٨: ١١٠).

وعموماً فإنه لإدراك معنى العبارة اللغوية، يتوجب، بوجه عام، الوصول إلى فحوى العبارة ذاتها من جهة وإلى قصد المتلفظ بها من جهة ثانية وتتم عملية التأويل بنجاح كامل حين تحصل المماثلة بين العناصر الثلاثة التالية: فهم المتلقي ودلالة العبارة وقصد المتكلم.

ويتحدد القصد من خلال السياق بعناصره الكثيرة، فهو ركيزة في الخطاب لتحسيد معنى المرسل، بدلا من التقيّد بالمعنى اللغوي البحت. فالمتكلم وقصده جزء من السياق التواصلية الذي قد إهتمّ به النحاة والبلاغيون القدامى.

وكل ذلك يفيد أنهم فهموا من اللغة أنها لفظ معيّن يؤديه متكلم معيّن في سياق ومقام معيّن وموجه إلى مخاطب معيّن لأداء غرض تواصلية معيّن، وليست مجرد منظومة من القواعد الذهنية المجردة كما هو الشأن في التصور البنيوي الصوري.

### القصد في الفضلات النحوية

- النداء:

النداء في اصطلاح النحاة هو: «تنبيه المدعوّ ليقبل عليك» (ابن السراج، ١٩٩٦: ٣٢٩/١)، وهو دائماً مقدّمة للخطاب -بحسب رأي سيبويه- إلا أنّ المتكلم يتركه استغناءً بإقبال المخاطب عليه: «فهو أول كلام لك به تعطف المتكلم عليك» (سيبويه، ١٩٧٧: ٢٠٨/٢)، وقد رأى الشاطبي أنّ النداء غايته الخطاب والتواصل بين المتكلم والمخاطب، قال: «هو تصويتك بمن تريد إقباله لتخاطبه بحرف من الحروف الموضوعة لذلك»

(الشاطبي، ٢٠٠٧: ٢٥٤/٥)، ويؤدّي النداء وظيفة تخصيص الخطاب، قال سيبويه: «إنّ المنادى مختصّ من بين أمته لأمرك ونهيك أو خبرك» (سيبويه، ١٩٧٧: ٢٣١/٢-٢٣٢)، فإذا قلت: يا رجل، ويا غلام: «فالمنادى هنا صار معرفة بالقصد، وإن كان نكرة في الأصل لأنه مقبل عليه بالنداء، مقصود، فصار ك(زيد) في الاختصاص، وكذلك إذا قلت: يا زيد» (الشاطبي، ٢٠٠٧: ٢٥٤/٥).

### - الاختصاص

إنّ الاختصاص هو أن «تبين المقصود من الضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر، معرفة، معناه ذلك الضمير» (سيبويه، ١٩٧٧: ٢٥٤/٢)، فهو يذكر بعد ضمير المتكلم أو المخاطب والغرض الأصلي هو التخصيص، وإزالة ما في الضمير من الإبهام.

وقد يكون له أغراض أخرى، وهي:

- **الفخر**، نحو: إنّا معشر المصريين نُكرم الضيف.
- **التواضع**، نحو: إني أيتها العبد فقير إلى عفو الله.
- **زيادة البيان والتفصيل**، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف.

إذاً، لا تتحدد الاختصاص بالمخاطب فحسب، بل يذكر بعد ضمير المتكلم والمخاطب، ولا تتحدد ببنية محدّدة في النداء -مثل أيتها وأيتها- بل يأتي بثلاثة أشكال:

- المعرّف بـ «ال»، نحو: نحن العرب نرعى الدّم.
- المضاف إلى المعرف بـ «ال»، نحو: أنتم معاشر الفضل تجودون على البائسين.
- أيتها وأيتها، نحو: عليّ أيتها الشجاع يُعول في القتال.

فالمتكلم يقصد تعيين أمرٍ ما وتخصيصه بالاختصاص، فيفيد التخصيص بعد التنبيه لجعله معنيّاً به دون غيره (ميلاد، ٢٠٠١: ١٦٣).

فالقصد في الاختصاص له دور هامّ لأنّ للمتكلّم اختياراً في ذكره أم عدم ذكره، فالمتكلم يذكره لغرضٍ ما، وهو للفخر أو للتواضع أو للتفصيل وإزالة الإبهام عن كلامه وفي النهاية يصل إلى إفادة المخاطب.

وبهذا يتبيّن لنا تشابه الاختصاص بالنداء، وهما أسلوبان متشابهان مع بعضهما، وأما أوجه الشّبه بين الأسلوبين؛ فهي:

- إفادة الاختصاص بالمتكلم والمخاطب، في حين يفيد النداء اختصاص المخاطب من دون غيره بالأمر والنهي.
  - يتعلّق كلاهما بالحضور؛ فالنداء للمخاطب والاختصاص للمتكلم والمخاطب، ولا يكونان للغائب.
  - يأتي الاختصاص والنداء لتأكيد الكلام، فالاختصاص لتأكيد الكلام المتقدّم والنداء لتأكيد الكلام المتأخر.
- وعليه، إنّ النداء والاختصاص من المفاهيم النحويّة التي قد تجلّى فيهما قصد المتكلم أكثر من الأبعاد الأخرى للتداوليّة.

### المخاطب

يحتسّم المخاطب طرفاً أساسياً في عملية التخاطب من وجهة نظر التداولية، إذ يحلّل رموز الخطاب ويفككها، معتمداً في ذلك على ما استقرّ في ذهنه من معجم لغويّ ومعارف ثقافية واجتماعية؛ فهو صاحب الدور المكملّ لعملية التخاطب. فنظّار التداولية قد جعلوا المخاطب ركيزة أساسية ترتكز عليها عمليّة التخاطب، فهو حاضر قبال المتكلم، سواء كان حضوراً عينياً أم ذهنيّاً. يُسهم هذا الحضور في حركيّة الخطاب، وتُبنى عملية التخاطب أساساً على إيصال المتكلم المعلومة الجديدة للمخاطب، تلك المعلومة التي يفترض المتكلم أنّ المخاطب لا علم له بها، فالمتكلم قبل أن يواجه المخاطب بخطابه يكون قد استطاع أن يكون عن المخاطب تمثلاً ذهنيّاً انطلاقاً من معطيات سياقية تخصّ المخاطب الواقعي.

وثمة شروط يجب مراعاتها في شأن المخاطب، نورد أبرزها على النحو الآتي بيانه:

١. درجة الانتباه: يعبر عنها بالوظيفة الانتباهيّة أو وظيفة إقامة الاتصال.
٢. جنس المخاطب: يؤثّر في عمليّة فهم الخطاب وبنائه، فمخاطبة الذكور تختلف عن مخاطبة الإناث.
٣. مراعاة المستوى الثقافي والاجتماعي للمخاطب؛ أي: أن نستحضر الظروف الموضوعيّة وخصائصه النفسيّة والذاتيّة التي تحكمه.

فلا يمكن النظر إلى المخاطب بمقاربة منعزلة عن الخطاب، لأنّ الخطاب يكتسب حياته ووجوده به، إذ هو الذي يفك رموزه ويحلل عباراته، فهو مشارك في إثباته وبيان معانيه، فكشف معاني الخطاب لاتّحدّد بالمتكلم فحسب، ولكن بتضافر المتكلم ومقاصده من الخطاب.

فمراعاة أحوال المخاطب في العربيّ القديم، تُعرف بـ"الإفادة".

## «الإفادة» عند علماء العرب القدامى:

يُنظر إلى الإفادة في التداولية على أنها ما يجنيه المخاطب من فائدة تواصلية من خطاب المتكلم، فأساس وضع النظام اللغوي الإفادة؛ أي: تبليغ مقاصد المتكلم للمخاطب، وقد التفت النحاة العرب إلى هذه المسألة فبرزوا مواضع الإفادة أينما كانت؛ كما أنّ منطق الجرجاني يقول بأنّ الكلام عنده علاقات نحوية عمدها القصد والإفادة (العمرى، ١٩٩٩: ٣١٩).

قد أشار اللغويون القدماء في التراث العربي إلى تأثير المخاطب على المتكلم، عند إنتاج خطابه؛ إذ أبرزوا دوره في مستوى الخطاب اللغوي، مثل المستوى النحوي، من حيث التذكير والتأنيث والعدد، وتحسينه بعلامة لغوية هي إصاق كاف الخطاب بأسماء الإشارة. ولم يقفوا عند هذا الأمر، بل أبرزوا دوره، أيضاً، في سياق الخطاب وأثر ذلك على الخطاب تداولياً.

ولا يحصل «الفائدة» لدى السامع - في تصور النحاة وعلماء العرب القدامى - إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام «كلاماً»، أي خطاباً متكاملًا يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب. ولذلك عرّف بعض القدامى والمحدثين الجملة بأنها «اللفظ الذي يفيد فائدة بحسب السكوت عليها... والمستمع يكتفي بها» (ابن عقيل، لا تا: ١٤)، ولهذا وضع عباس حسن شرطاً لها سَمَّاهُ: «الإفادة المستقلة» (حسن، لا تا: ١٥/١) حتى يصحّ تسمية التركيب «جملة».

إذاً، فقد اتفق نُحاة العربية على أن الجملة لا تُسمّى «جملة» ولا «كلاماً» حتى يكون لها معنى يفهمه السامع، وإلا كانت لغواً. وينبغي أن يكون هذا المعنى أمراً مشتركاً بين الناطقين بذلك اللسان كلهم، بحيث يفهمونه على حد سواء، لأن فهمه هو هدف العملية التواصلية.

فقد عرّف السكاكي "النحو" بأنه «معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى... بمقاييس مستنبطة من كلام العرب» (السكاكي، ٢٠١١: ٧٥) وبيّن أن «الغرض من وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطب» (المصدر نفسه: ١٤١).

كما يرى السكاكي إن النحو «هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، ليحتز بها عن الخطأ في التركيب» (المصدر نفسه: ٧٥).

فالنحو العربي لم يكن نحواً منطقياً صورياً ومجرداً خالياً من دراسة المعنى، بل إنّ حضور المقام والعناية بالمعنى كانت حاضرة وبقوة في تصورات النحاة وتحليلاتهم، وأنّ التغيير في العلامات الإعرابية في أواخر الكلم، ليس

من عمل الألفاظ بعضها في بعض، وإنما هو - في الحقيقة - خاضع لأثر المعنى المقصود الذي يوجب ذلك التغيير، وللأحوال المقامية التي يُسهم في التواصل بها كلٌّ من المتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالخطاب؛ ف«النحو من شأنه مراعاة المعاني قبل مراعاة الألفاظ» (الجنيدى، ١٩٦٠: ٤٩).

إذاً، لم يفصل جلّ نحاتنا القدامى بين المبنى والمعنى في التحليل النحوي (الإعراب)، بل كانوا يمارسون التحليل النحوي، كما عبّر عن ذلك ابن هشام: «متى بُني على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد» (ابن هشام، ١٩٩١: ٦٠٧/٢)، وجعلوا من قواعدهم المنهجية المقررة قاعدة تقول: "الإعراب فرع المعنى"، وكل هذا يعني أنهم درسوا اللغة دراسة وظيفية- تداولية.

و يُراد بـ «الإفادة» حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه حتى يُدرك أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي «الثمرة» التي يجنيها المخاطب من الخطاب. وقد وجدنا الثُحاة العرب المهتمين بالأبعاد التداولية للخطاب يناقشون هذه المسألة خصوصاً في عدة ظواهر أسلوبية منها ظواهر: التعيين، والنفي والإثبات، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير. ولا يحصل «الفائدة» لدى السامع - في تصور الثُحاة وعلماء القدامى - إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام «كلاماً»، أي خطاباً متكاملًا يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب.

من أهم الشروط التي تُحقق بها الفائدة لدى السامع نذكر أمرين: ١. ضمّ المفردات بعضها ببعض حيث يستطيع المخاطب أن يصل إلى غرض المتكلم وقصده ٢. الانتباه على السياق الذي قد أنشأ المتكلم الكلام فيه.

أما إذا انتفى أحد هذين الشرطين، فإن الجملة تفقد أهم شرط في صحتها وهو حصول الفائدة لدى السامع، ولا يصح عندئذ تسميتها بالجملة ولا بالكلام. ولذلك قال ابن جني في تعريف الكلام: «كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل» (ابن جني، ٢٠١٠: ١٧)، وقال في موضع آخر في تعريف الكلام: «فكل لفظ استقلّ بنفسه، وجنبت منه ثمرة معناه، فهو كلام» (المصدر نفسه: ١٨).

أما بخصوص ثبوت ضمّ المفردات بعضها ببعض، فقد اتفق نُحاة العربية على أن الجملة لا تُسمّى "جملة" ولا "كلاماً" حتى يكون لها معنى يفهمه السامع، وإلا كانت لغواً. وينبغي أن يكون هذا المعنى أمراً مشتركاً بين الناطقين بتلك اللغة كلهم، بحيث يفهمونها على حد سواء، لأن فهمها هو هدف العملية التواصلية.

وينبغي أن تُذكر مرة أخرى بأن كَيْفِيَّةَ ضمّ المفردات ضروري للسامع، ولهذا صرّح ابن هشام قائلاً: «و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يُعربه مفرداً ومركباً» (ابن هشام، ١٩٩١: ٥٦٧/٢)، وهذا ما بصرّح به علماء العرب في مسألة التقديم والتأخير.

وعليه، يهيم في العملية التواصلية أن ينتبه المتكلم إلى كيفية استخدام التعبيرات والمفردات لكي يحصل الإفادة، ومن الأمور التي تتوقف عليها "الإفادة" في الجملة العربية ما يعبر عنه بعضهم بـ"أمن اللبس" (حسن، لا تا: ٢٠٨/١) وهو مفهوم أريد به تعدد الاحتمالات في دلالة العبارة، ويغمض هذا التركيب وأمثاله على المخاطب، لعجزه عن تصور المرجع المناسب للضمير، ويتطلب هذا من المتكلم التزام صيغة خطائية واضحة عند المخاطب لتتضح عملية التخاطب.

ومن المواضع التي عُني فيها بأمن اللبس عند المخاطب، ظاهرة «التعيين»، وهو يشمل المعنى المنطقي الإيجابي الذي ينطبق على المعارف والمعنى المنطقي السلبي الذي ينطبق على النكرات، كما سنوضح فيما يلي.

### الإفادة عند النحاة

مبدأ «الإفادة» وظاهرة التعيين: تعرّض النحاة العرب لمناقشة مسائل متعلقة بظاهرة «التعيين» (أي: التعريف والتنكير)، وقد عرّفوا التنكير بـ: «الشيوع»، وعليه فـ«النكرة»: هو ما دلّ على ما هو شائع في جنسه وعمّ، وعكس التنكير: «التعريف» ويعني تخصيص الشيء تعيينه. وعليه، يكون المعرفة هو ما خصّ واحداً بعينه من جنسه، كالمضمرات والأعلام وما عرّف بالألف واللام والمضاف إلى أحدها.

والنكرة هي ما لا يعرفه السامع، مع أن المتكلم يعرفه، وبالتالي فإن المعرفة والنكرة هما بالنسبة للسامع (غابوتشان، لا تا: ٤١). أما حصول الفائدة عند المخاطب فهي تتحصّل بما هو معروف ومعلوم من رموز الخطاب، ولا تتولد من الكلام المنكور عند المخاطب.

ويكاد النحاة العرب يتفقون على أن اللفظ يدلّ على التعريف بنفسه أو بقرينة زائدة عليه. والمعرفة الحقيقية فيما ذكره من المعارف هو "العلم" لأنه معرّف من غير الخارج، أي بنفسه، لأن دلالة على التعريف معجمية، أي بالوضع من دون أن يعتمد على قرائن السياق والتركيب، أما بقية المعارف فتدل على معيّن بقرينة خارجية.

إذاً، قد اهتم النحاة العرب بظاهرة "التعيين" بوصفها عنصراً هاماً في إقامة أي تواصل لغوي مفيد، أي محقق لمبدأ "الإفادة" كشرط ضروري لعملية التواصل. وبمراعاة هذا القانون اللغوي راحوا يربطون بين مفهوم "الإفادة" وبين مقولة "التعريف والتنكير" في ظواهر وعلاقات نحوية كبرى كالإسناد وغيره.

فقد تعرّض لها سيبويه حين تحدّث عن الإسناد، فاشتراط في المسند إليه (المبتدأ) ألا يكون «نكرة محضة» مخافة الإخلال بـ"الإفادة" التي هي غرض تواصلية هام، وذلك في مثل: "كان إنساناً حليماً" و"كان رجل منطلقاً"... على اعتبار أن الجملتين "غير مفيدتين" للسامع شيئاً ومن ثمّ فهما "لاحتتان"؛ لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد المخاطب شيئاً، فأساس التحوار بين المتخاطبين هو حصول الفائدة، فوجب من هذا أن يكون المبتدأ معرفة.

وعليه، فإنه إذا لم تحصل إفادة لدى المخاطب لم يجز الابتداء بالنكرة، أما إذا تحققت "الإفادة" في النكرة فجاز الإخبار عنها والإسناد إليها، لذلك نرى سيبويه يحمل الظاهرة على قاعدة لغوية هامة هي: "قاعدة أمن اللبس" أو حصول الفائدة التواصلية لدى المخاطب؛ ولذلك قرر سيبويه أن "المعروف" - أي المعين - هو المبدوء به.

وتأسيساً على هذا التحليل التداولي الصريح الذي بدأه سيبويه وضع النحاة قاعدة مشهورة مضمونها أن الأصل في المبتدأ (المسند إليه) أن يكون معرفة، وأن الأصل في الخبر (المسند) أن يكون نكرة. وذلك أنه لا فائدة من الإخبار عن النكرة، والابتداء بالنكرة يؤدي إلى اللبس، فرأى أبو بكر بن السراج النحوي (ت ٣١٦هـ) أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وصرح بأن الابتداء بالنكرة المحضة لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به.

وإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحق المعرفة - في رأي ابن السراج - أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر، لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدّثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر.

هذا، وقد فصل النحاة القول في حالات الابتداء بالنكرة وحصرها ابن هشام في عشر حالات ومثّل لها. وذكر ابن عصفور أن الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قُرْبها من المعرفة لا غير، وفَسَّر قُرْبها من المعرفة بأحد شيئين:

- اختصاصها بالنكرة الموصوفة

- كونها في غاية العموم، نحو: ثمرة خير من جرادة (السيوطي، ١٩٨٦: ١٠٩/٢).

ومثل هذا في قوله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾. فالسبب في حسن التنكير هنا أنه لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قُتِل قُتِل ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه - صارت حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفادة من القصاص، وصار كأنه قد حي في باقي عمره - أي بالقصاص.

وإذا كان المعنى على حياة في بعض أوقاته وجب التنكير وامتنع التعريف من حيث كان التعريف يقتضي أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها وأن يكون القصاص قد كان سبباً في كونها في كافة الأوقات، وذلك خلاف المعنى وغير ما هو المقصود (الجندي، ١٩٦٠: ٦٩). وعلى هذا، متقدمي النحاة لم يعولوا في ضابط مسوغات الابتداء بالنكرة إلا على حصول الفائدة.

ظاهرة «التقاسم والتأخير»: إن حضور المخاطب في دائرة الخطاب طالباً للفهم والتواصل فرض على المتكلم استعمال نمط ذي بنية قواعدية محتفظة بالرتبة لانتغير إلا بتغير المعنى، ففي قولنا: شاهد موسى عيسى، الفاعل هو (موسى)، وفي قولنا: شاهد عيسى موسى، الفاعل هو (عيسى).

ونظراً إلى الوظيفة التداولية التي يقع تحتها هذا التركيب، نجد أن الترتيب المذكور اتخذ صورة الترتيب المحايد، أي: إن ترتيب فعل + فاعل + مفعول به، عبارة لغوية تطابق مقاماً معيناً يختلف عن أي ترتيبية أخرى، ويتضمن وظيفة تداولية خاصة به.

والظاهر أن التغيير مرتبط بالتداول وأبعاده المتمثلة بالعناية بالمعلومة الأهمّ وتأشيرها تركيبياً بتقدم رتبته لفتناً لانتباه السامع نحوها، أو غير ذلك مما يرتبط بمقاصد الاستعمال وآثاره التواصلية المتحصلة من كل نسق تركيبى، فيكون التقدم نفسه مؤشراً تداولياً.

فالتركيب التداولي هو التركيب السليم القائم على أساس بنية مفهومة لدى المخاطب، فلا تقدم ولا تأخير إلا بدليل؛ فإذا انتفت العلامة مع انتفاء القرينة كان الالتزام بالترتيب الأصلي بين الفاعل والمفعول به بديلاً عنها، فيلزم كل واحد مركزه، فللرتبة أثر مهم في الجملة فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها، إذ العبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص، فإن بدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة.

إذاً، إن ظاهريّ "التعيين" و"التقديم" والتأخير" نماذج قد تبيّنت منها اهتمام النحاة القدامى إلى الإفادة. وهذا أمر سنتطرق إليه بالتفصيل في نهاية البحث عند أعلام العرب.

### الإفادة في الفضلات النحوية

وبناءً على هذا التحديد نورد ما يندرج على النحو الآتي بيانه:

#### ١. النعت:

عرّفه السيوطي بأنه: «تابع مكتمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلّق به» (السيوطي، ١٩٩٢: ١٧١/٥). وفي تعريفه جاء: «هو التابع الذي يُكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته» (البلدي، ١٩٨٥: ٢٢٦).

والوظيفة الأساسية التي يؤديها النعت، هي التخصيص في الخطاب، فقال عنها السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): «معنى النعت أنّه اختصاص نفس المنعوت وإخراج له من إهام وعموم إلى ما هو أخصّ منه. فالنكرات المنعوتة يخرجها النعت من نوع أخصّ منه، وأمّا المعارف فيخرجها النعت من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللبس عنه» (السيرافي، ٢٠٠٨: ١٤٢/٢)؛ ولكن يستعمله المتكلم لأداء وظائف عدّة منها:

- التوضيح؛ أي: إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف؛ نحو: رأيت محمد الحياط.

- الثناء والمدح: إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب لا يحتاج إلى توضيح؛ نحو قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى/١).
- الذم والتحقير: إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، ولا يقصد المتكلم تمييزه من شخص آخر، نحو: جاء زيدٌ البخيل (السامرائي، ٢٠٠٣: ١٥٧/٣-١٥٩).

إذاً، إنّ البعد التداولي للنتع في النحو، يكمن في ما يضيف إلى المخاطب من معلومات جديدة يقصدها المتكلم قصداً تداولياً غايته إضفاء سمة الوضوح والإفادة على الكلام.

## ٢. التمييز:

عرّفه ابن الضائع (٥٦٨٠هـ) بأنه: «الاسم النكرة المنتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم بياناً لما انبهم من الذوات» (حسن، لا تا: ٢٤٥)، وهذا التعريف به حاجة للبيان، فكيف يكون الكلام تاماً ويُبيّن بالتمييز؟ والإجابة عن هذا السؤال هي التي تحدّد البعد التداولي الذي يؤديه التمييز، وهو التخصيص، فقولنا: ملأت القدح، كلام تام من حيث التركيب، ولكنه ناقص من حيث الاستعمال التخاطبي؛ لذا أُحتجج إلى التمييز ليبيّن للمخاطب ويزيل الغموض عنه، فقولنا: ماءً. فوظيفته الأساسية هي: «أن يحتمل الشيء وجوهاً فُتبينه بأحدها» (الجرجاني، ١٩٩٢: ١٩١/٢).

إذاً، البعد التداولي بيّن وواضح في التمييز، إذ إنّ عملية تفسير الكلام يعمد إليها المتكلم؛ لإزالة ما في الكلام من غموض قد يعجز المخاطب عن فهمه أو يفهمه خطأً.

وعلى هذا، يقصد المتكلم رفع الإبهام الحقيقي الذي يحصل في عدد من التراكيب ويكون في ذات مفردة، أو نسبة، بأن تحتل الذات أو النسبة أشياء كثيرة يتردّد المخاطب فيها، ولا يرتفع الإبهام إلا بتخصيص أحد الاحتمالات.

## ٣. الحال:

عرّفها ابن السراج بقوله: «الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفتة في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه» (ابن السراج، ١٩٩٦: ٢٥٨/١)، هذا التحديد كاشف عن أثر الحال في تخصيص الهيئة التي يرد عليها الفاعل أو المفعول، فقولنا: جاء زيد ركباً، تبيين وتحديد وتخصيص للهيئة التي جاء بها زيد؛ أي: إنه لم يأت ماشياً ولا ركباً. ويتبين هذا من قوله (وقت ذلك الفعل)؛ فالتبيين مقترن بحالة خاصة لصاحب الحال في زمن معين، وليست حالة ثابتة فيه. قال الشاطبي: «إذا قلت: جاء زيدٌ ركباً، فالتقدير جاء زيد في حال ركوب، وإذا قلت: جاء ضاحكاً؛ فالتقدير: في حال ضحك، وكذلك سائر المثل، فأنتي بقوله (في حال) مقتطعاً من الكلام

المقدّر ليبيّن لك خصوصية الحال التي بها يفارق الوصف» (الشاطبي، ٢٠٠٧: ٤١٨/٣)، وبهذا يتبين أنّ التخصيص واقع على الهيئة التي بدا فيها صاحب الحال، فهي مبيّنة للمخاطب صورة حضور المتحدث عنه.

#### ٤. البدل:

البدل واحد من التوابع التي تستخدم أحياناً لأداء وظيفة التخصيص، وهو في عُرف النحاة: «تابع لما قبله، مقصود بالحكم المنسوب إلى ما قبله بلا واسطة يكون بها مستقلاً قسداً بالحكم» (الفاكهي، ١٩٩٣: ٢٦١)، والقصد المذكور معناه أنّ الكلام ظلّ مطلقاً لم يُحدّد بقيد ولم يُخصّص، فلما ذُكر البدل خصّص الإطلاق المذكور: «وكأنّ المتكلم حين ذكر المبدل منه ظلّ السامع قد يحمله على ما فيه من عموم أو ما وقع فيه من غلط، فجاء بلفظ آخر أخصّ في دلالته وهو مراده حقيقة» (المصدر نفسه: ١٣٦).

والبدل يزيل اللبس كما في قولنا: مررت به زيد، فلو لا البدل هنا لالتبس الكلام على المخاطب، فقصد المتكلم بالبدل إلى تبيين الشيء بما هو أخصّ منه.

والتخصيص بالبدل لا يقتصر على نوع واحد، فقد يكون ببدل كلّ من كلّ (مطابقة)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرَبِّنَا الكَوَاكِبِ﴾ (الصفات/٦)، فالزينة عامّة وقد خُصّصت بالكواكب. وبدل بعض من كل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران/٩٧)، فالناس لفظ عام وورد تخصّصه بعبارة من استطاع سبيلاً. وبدل اشتمال، نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾ (البروج/٤-٥)؛ فالأخدود لفظ شامل خُصّص بالنار. أمّا بدل الغلط فليس له وظيفة التخصيص أو التبيين، بل هو غلط المتكلم في عباراته، ولا يكون إلا في الكلام العادي.

#### ٥. عطف البيان:

عرّفه أبو حيّان الأندلسي (ت ٥٧٤هـ) بقوله: «تابع جارٍ مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامد أو بمنزلة الجامدي» (الأندلسي، ١٩٩٣: ١٩٤٣/٤)؛ فهذا يتبيّن أنّ الوظيفتين اللتين يؤدّيهما عطف البيان؛ هما: التخصيص والتوضيح.

ويتّضح البعد التداولي لعطف البيان في نقطتين: الأولى هو أن يكون علماً أو كالعلم، حتّى يتمكن المخاطب من فهمه، نحو: مررتُ بأخيكَ زيد. وشرطه أن يكون هذا معروفاً عند المخاطب، فإذا لم يكن المعروف عند المخاطب، فلا يكون الكلام مفيداً للمخاطب.

والنقطة الثانية هي أنّه مبينٌ لمتبوعه، فإذا قلنا: قام زيدٌ، أشكل على المخاطب أيّ الزيدين هو؟ فإذا قلنا: أخوك، تبيّن وتعرّف عند المخاطب.

وعليه، إنّ عطف البيان ذو بعد تداولي يختاره المتكلم لتبيين كلامه للمخاطب أو تخصيصه ومن ثمّ إفادته للمخاطب.

#### ٦. الاستثناء:

قال ابن يعيش في تعريف الاستثناء: «الاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكلّ استثناء تخصيص، وليس كلّ تخصيص استثناء» (ابن يعيش، لا تا: ٤٦/٢).

وقد جاء الشيخ الغلابي يقول في الاستثناء؛ فقال: «إنّ الاستثناء من الجنس، هو الاستثناء الحقيقي، لأنّه يُفيد التخصيص بعد التعميم، ويُزيل ما يُظنُّ من عموم الحكم. وأمّا الاستثناء من غير الجنس فهو استثناء لا معنى له إلا الاستدراك، فهو لا يفيد تخصيصاً، لدن الشيء إنّما يخصّص جنسه. فإذا قلت "جاء المسافرون إلا أمتعتهم"، فلفظ "المسافرون" لا يتناول الأمتعة، ولا يدلّ عليها. وما لا يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرج منه. لكن إنّما استثنيت هنا استدراكاً كيلا يتوهم أن أمتعتهم جاءت معهم أيضاً، عادة المسافرين.

فالاستثناء المتصل يفيد التخصيص بعد التعميم، لأنّه استثناء من الجنس. والاستثناء المنقطع يفيد الاستدراك لا التخصيص، لأنّه استثناء من غير الجنس» (الغلابي، ١٩٩٤: ١٢٨/٣).

وعليه، إنّ الاستثناء المتصل يستطيع أن يفيد للمخاطب إفادة تزيل الإبهام، لأنّه يخصّص أمراً ويخرجه عن التعميم؛ فيوضّح للمخاطب مقصود المتكلم. وغايته إضفاء سمة الوضوح والإفادة على الكلام. ولكن يبدو أنّ الاستثناء المنقطع لا يفيد الوضوح وإزالة الإبهام كما يعمل الاستثناء المتصل. لأنّ الاستدراك لرفع التوهم عن المخاطب بشأن الحكم المذكور. وفي النهاية، يتناول البحث آراء سيبويه كعلمٍ في النحو العربي، في مجال قصد المتكلم وإفادة المخاطب. يعدّ كلام سيبويه في التقديم والتأخير العمدة، ومن نماذج ذلك في كتاب سيبويه:

تقدم خبر الناسخ على اسمه: يعلّق سيبويه تقديم خبر الفعل الناسخ على اسمه بمشيئة المتكلم وإرادته، ومنه الفعل (كان)، فقد أتاح للمتكلم حرية تقديم خبره على اسمه، ذ«تقول: (كان عبدُ الله أخاك)، ... وإن شئت قلت: (كان أخاك عبد الله)، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضرب)؛ لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد» (سيبويه، ١٩٧٧: ٣٥/١).

تقدم المفعول به: من تقدم المفعول به على فاعله ما أورده سيبويه مرتبطاً بتقدم الأهم وما يعني المخاطب المستقبل: «وذلك قولك: (ضرب عبدالله زيداً)، (عبد الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد)؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك في قولك: (ضرب زيداً عبد الله)؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا، وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهماًهم ويعيناهم» (المصدر نفسه، ٤٥/٢).

نلاحظ أن سيبويه يحيل مسألة التقديم والتأخير إلى قصد المتكلم، فهو يقدم اللفظة التي تمثل المركز الأساسي في أداء رسالته أداءً وافياً، تبعاً لترتيب تلك الألفاظ في ذهنه بحسب درجة العناية. كما يُتاح للمتكلم بإرادته تقدم المفعول به على فعله، فمنه قول سيبويه: «(هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل فُدم أو أُخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم)، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربت زيداً)، وهو الحد؛ لأنك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم كما كان الحد (ضرب زيداً عمراً)، حيث كان زيداً أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيًا جيدًا، وذلك قولك: (زيداً ضربت)، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءً مثله في (ضرب زيداً عمراً)، و(ضرب عمراً زيداً)» (المصدر نفسه: ٣٠/١).

وفي بعض أبواب ما ينصب مفعولين يظهر أثر إرادة المتكلم في تقدم المفعول به الثاني على المفعول به الأول، جاء في الكتاب: «وإن شئت قدمت وأخرت فقلت: (كسي الثوب زيداً)، و(أعطي المالَ عبد الله) كما قلت: (ضرب زيداً عبد الله)، فأمره في هذا كأمير الفاعل».

الحذف والذكر (= الإضمار والإظهار): في هذا المجال يعتمد المتكلم إلى إظهار بعض عناصر التركيب أو إضمارها، وفق إرادته ومشئته، ومن مسائل الحذف والذكر في الكتاب:

إضمار (كان) ومعمولها: تضم (كان) ويبقى عملها على وجهين، أحدهما، وهو الأكثر: أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثير ذلك بعد (إن) الشرطية، والوجه الآخر: أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، وعلى الوجهين كليهما يجوز لك أن تُظهر (كان) في الكلام وتُعمل، جاء في الكتاب: «(هذا باب ما يُضمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرفٍ)، وذلك قولك: (التاس تجزؤون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ)، و(المرء مقتولٌ بما قتل به إن خنجراً فخنجرٌ، وإن سيفاً فسيفٌ)» (المصدر نفسه: ٤٢/١).

إضمار خبر (لا) النافية للجنس وإظهاره: يقول سيبويه: «واعلم أنّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنّك إذا قلت: (هل من رجل؟) فالكلام بمنزلة اسمٍ مرفوعٍ مُبتدأ، وكذلك (ما من رجل)، و(ما من شيء)، والذي يُبنى عليه في زمانٍ أو مكانٍ، ولكنك تُضمّره، وإن شئتَ أظهرته، وكذلك (لا رجل)، و(لا شيء)، إنّما تُريد: لا رجل في مكانٍ، ولا شيء في زمانٍ» (المصدر نفسه: ٣١/٢)، والغالب في باب (لا) حذف الخبر؛ لأنّ عموم النفي يقتضي معنى الخبر ويدلّ عليه، كقولك: (لا رجل)، أي: في زمان أو مكانٍ.

إضمار (أن) الناصبة بعد اللام وإظهارها: فاللام من الأحرف التي يجوز للمتكلم إضمار (أن) بعدها وإظهارها، وهي أم حروف الإضافة، ومحتمة للملك والعرض، فهي في قولك: (جئتُك لتفعل) «بمنزلة (إن) في قولك: «إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» إن شئتَ أظهرت الفعل ههنا، وإن شئتَ خزلته وأضمّرت، وكذلك (أن) بعد اللام إن شئتَ أظهرته وإن شئتَ أضمّرت» (المصدر نفسه: ٢٩/٢)، فالتكلم بالخيار إن أراد قال: (جئتُك لتخبرني)، وإن أراد قال: (جئتُك لأن تخبرني).

ظاهرة التعيين عند سيبويه: هذا ما دعا سيبويه أن يشترط الإخبار بالمعرفة وعدّ الإخبار بالنكرة - إن لم تفد - مدعاة لجلب اللبس، قال: «إذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: كان حليماً أو رجلاً فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزلُ به المخاطب منزلك في المعرفة، فكهوا أن يقرؤا باب لبس» (المصدر نفسه: ٤٨/١).

ظاهرة الحذف عند سيبويه: يشير سيبويه إلى وقوع الحذف في الكلام ويقول: «اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون... ففما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر وأشباه ذلك» (المصدر نفسه: ٨/١)، وهو يؤكد على وجود الدليل على المحذوف ويقول: «اقتطع بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها، لدلالة المبقى على المحذوف» (المصدر نفسه، ج ١، ص ٨).

وفي كتاب سيبويه يمثّل المتكلم غاية وهدفاً، إذ ينقل إلينا اللغة كما نطقها أصحابها، وكثيراً ما يعتمد سيبويه على المتكلم في التقعيد النحوي، مراعيّاً محيط المتكلم الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير ظواهرها، وإمعان النظر في الكتاب تلقاه بهتمّ باستعمال المتكلم وقصده، وبمراعاة حال المتكلم وتوجيهه نحو الأمثل في استعمال التراكيب.

أما مصطلح التداولية التي قد انفرد - فيما يبدو - أحمد المتوكل حين ترجم Pragmatique بالتداولية خلال ١٩٨٥م، قد قامت على جذور وأصول ضاربة في التراث اللساني العرب وممتدة حتى العصر الحاضر. فيرى

البحاث العرب وجود الاتساقية القائمة في كتاب سيبويه التي يحيلونها إلى بعد تداولي كما يرون جذورها لدى الجاحظ فيما ترك من تراث غني في مجال مناهضة الشعبيين والظعن لهم وفي اهتمامه بفن الإقناع. وفيما اهتم به ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء من مراعاة الشاعر العربي لنوع المخاطبين في توجيه شعره وفي اهتمام عبدالقاهر الجرجاني وابن رشد والقرطاجني وغيرهم من النقاد والمفكرين العرب بالملتقي. وكذلك في تعريفهم البلاغة أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال واهتمامها بالمقام.

ومن الواضح أن معظم النحاة قد اعتمدوا إلى علم المخاطب في تعييدهم لقواعد العربية، فنجد إطلاقة هذا في "الكتاب" حينما علل سيبويه الإخبار عن النكرة بالنكرة، قال: «وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك. وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، لأنَّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا. وإذا قلت كان رجلاً ذاهباً فليس في هذا شيءٌ تُعلمه كان جهله. ولو قلت كان رجلاً من آل فلانٍ فارساً حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلانٍ وقد يجهله... وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر، وهما مُتكافئان كما تكافأت المعرفتان، ولأنَّ المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرته لك وقد عَرَفَ من تعني بذلك معرفتك» (المصدر نفسه: ١/٥٤-٥٥).

مما تقدم يتضح لنا أنّ جملة من أعلام النحاة العرب ومنهم سيبويه، ركزوا في مقولاتهم على عملية التواصل في بناء القاعدة النحوية، وهذا الفهم يؤكد من أنهم لم يقصروا فهمهم للنحو على الفهم الشكلي الخالص، ولم يفهموا اللغة بأنها منظومة من القواعد المجردة، بل إنهم اعتنوا بمعاني الكلام ومقاصده، وبطرق الاستعمالات اللغوية وأحوالها وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين، وفهموا أنّ اللغة لفظٌ معيّن يؤديه متكلم معيّن، في مقام معيّن، لأداء غرض تواصلية وإبلاغي معيّن.

## النتائج

١. إنّ النداءية أمرٌ لغويٌّ قد اهتمّ بها العلماء العرب القدامى ومنهم النحاة.
٢. هناك في النحو فضلاتٌ تأتي في الكلام، لتحقيق هدفٍ ما، فالمتكلم يختارها لغرض خاص.
٣. إنّ النداء والاختصاص من الفضلات التي يظهران قصد المتكلم؛ فيؤدي النداء وظيفة تخصيص الخطاب.
٤. والاختصاص يأتي لأغراض مثل الفخر، والتواضع، وزيادة البيان والتفصيل.
٥. إنّ النعت والتمييز والحال والبدل والاستثناء وعطف البيان، من الفضلات التي قد تجلى فيها إفادة المخاطب.

٦. التوضيح، والثناء والمدح، والذم والتحقير من الأغراض التي يتابعها المتكلم في النعت، لإزالة الابهام ومن ثمّ افادة المخاطب.
٧. والتمييز، قد يستعمله المتكلم لإزالة ما في الكلام من غموض قد يعجز المخاطب عن فهمه أو يفهمه خطأ.
٨. والتبيين مقترن بحالة خاصة لصاحب الحال في زمن معيّن، وظيفة يؤديها الحال في الكلام.
٩. والقصد من استخدام البديل، إزالة اللبس وتبيين الشيء بما هو أحصّ منه.
١٠. التخصيص والتوضيح من وظائف عطف البيان وهذا سمة تداوليّة .
١١. والاستثناء يفيد المخاطب لإزالة الابهام، فيوضّح للمخاطب مقصود المتكلم.
١٢. كلّ هذه الفضلات المذكورة في علم النحو، قد جاءت لتبيين قصد المتكلم وإفادة المخاطب وهما - القصد والإفادة- أبعاد تداوليّة تساعد المتكلم والمخاطب لإقامة التواصل الناجح.
١٣. سيبويه قد اهتمّ بمعالم التداولية في «الكتاب» عبر مظاهر الحذف والتأخير والتعيين والإضمار والإظهار.

## المصادر والمراجع

١. ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل (١٩٩٦م). *الأصول في النحو*. تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢. ابن جني، أبوالفتح عثمان (٢٠١٠م). *الخصائص*. ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣. ابن عقيل (لا تا). *شرح ألفية ابن مالك*. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤. الأندلسي، أبوحيان محمد بن يوسف (١٩٩٣م). *البحر المحيط*. تحقيق عادل أحمد عبدالموجود؛ وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
٥. الأنصاري، ابن هشام (١٩٩١م). *مغني اللبيب عن كتب الأعراب*. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
٦. الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (١٩٩٢م). *دلائل الإعجاز*. تحقيق محمود محمد شاكر أبوفهر، ط٣، القاهرة: المدني.
٧. الجنيدي، درويش (١٩٦٠م). *نظرية عبدالقاهر في النظم*. القاهرة: جامعة القاهرة.

٨. الحباشة، صابر (٢٠٠٨م). *التداولية والحجاج، مداخل ونصوص*. دمشق: صفحات للدراسات والنشر.
٩. حسن، عباس (لا تا). *النحو الوافي*. ط ١٢، القاهرة: دار المعارف.
١٠. السامرائي، فاضل (٢٠٠٣م). *معاني النحو*. ط ٢، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١١. السكاكي، أبويعقوب يوسف بن محمد (٢٠١١م). *مفتاح العلوم*. تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٢. سيويه، ابويشر عمرو بن عثمان (١٩٧٧م). *الكتاب*. تحقيق عبدالسلام محمد بن هارون، ط ٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٣. السيراقي، أبوسعيد (٢٠٠٨م). *شرح كتاب سيويه*. تحقيق أحمد حسن مهدي؛ وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٤. السيوطي، جلال الدين (١٩٩٠م). *الأشباه والنظائر في النحو*. القاهرة: دار الكتب العلمية.
١٥. الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى (٢٠٠٧م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق مجموعة باحثين، السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
١٦. شبير، علي بن موسى (٢٠١٦م). «إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيويه». *اللسانيات العربية*، المجلد ٤، العدد ٤.
١٧. العمري، محمد (١٩٩٩م). *البلاغة العربية أصولها وامتداداتها*. بيروت: أفريقيا الشرق.
١٨. غابوتشان، غراتشيا (لا تا). *نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي*. تحقيق جعفر دك الباب، دمشق: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.
١٩. الغزالي، عبدالقادر (٢٠٠٨م). *في النقد القديم والبلاغة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٠. الغلابي، مصطفى (١٩٩٤م). *جامع الدروس العربية*. ط ٣٠، بيروت: المكتبة العصرية.
٢١. الفاكهي، عبدالله بن أحمد (١٩٩٣م). *شرح كتاب الحدود في النحو*. تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، ط ٢، القاهرة: مكتبة وهبة.
٢٢. اللبدي، محمد سمير (١٩٨٥م). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٣. المنادي، أحمد (٢٠٠٥م). «التلقي والتواصل الأدبي، قراءة في نموذج تراثي». *عالم الفكر*، المجلد ٥، العدد ١.
٢٤. ميلاد، خالد (٢٠٠١م). *الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة*. تونس: جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع.

## The Signs of Pragmatics in Arabic Syntax

Fatemeh Shirzadeh Taghanaki<sup>1\*</sup>, Ensieh Khazali<sup>2</sup>, Roghayeh Rostampour Maleki<sup>3</sup>

1. *Ph.D. Candidate in Arabic Language and Literature, Alzahra University, Tehran, Iran*

2. *Professor, Department of Arabic, Alzahra University, Tehran, Iran*

3. *Associate Professor, Department of Arabic, Alzahra University, Tehran, Iran*

### Abstract

Pragmatics is a branch of semiotics and it pays attention to communication as a language duty. Since the context has significant role in pragmatic, so pragmatic deals with different types of context including two speakers' context. This contains speaker and addressee. The speaker chooses and arranges words based on the intention that he follows in the discourse. Addressee acknowledgement is one of the main purposes that cannot be ignored. The complement in Arabic syntax is a part in which the intention and acknowledgement are manifested, because the speaker only uses it for his intention. The proclamation and appropriation are complements in which the speaker's intention is made clearer. The adjective, distinctive term, apposition, adverb of state, explicative conjunction and exception are kinds of compliment in which Addressee acknowledgement is reflected. Sibawayh was one of Arabic syntax celebrities. All of cases such as delay, determination and ellipsis are phenomena in which Pragmatic is clarified and this is mentioned in "Alketab". In Sibawayh's book the speaker has a purpose respecting to speaker external environment to analyze and interpret their forms. When you consider the book carefully, you find him paying attention to speaker's usage and his intention and bearing speakers situation in mind and guiding him to use the best syntactic forms, as considering the addressee. But earning benefit to the addressee, it can be earned by famous discourse coding and it cannot be born from unknown discourse for addressee, so the phenomenon of determination is emphasized by Sibawayh for addressee to earn benefit.

### Keywords

Acknowledgement, Arabic Syntax, Communication, Intention, Pragmatic.

---

\* Author's Email: f.shirzadeh@alzahra.ac.ir